أثر السياسة الفرنسية على تولية الوظائف العمومية خلال فترة احتلال الجزائر

The impact of French policy on occupying public positions during Algeria colonization

كمال شطاب*
جامعة المسيلة–الجزائر
Kamel.chettab@univ-msila.dz

عمر بورنان
جامعة المسيلة– الجزائر
omar.bournane@univ-msila.dz

تاريخ الارسال:2022/02/25 تاريخ القبول:2022/05/31 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتحليل المبادئ المرتبطة باختيار الموظفين العموميين وتعيينهم في الإدارة العمومية الفرنسية في الجزائر منذ سنة 1830 إلى غاية 1962. حيث شملت السياسة الاستعمارية العديد من المجالات التي سمحت للمحتل الفرنسي بالاستمرار طوال هذه المدة، والتي من أبرزها السياسة التعليمية العنصرية ضد الشعب الجزائري التي تولّدت عنها نتائج مدمرة بين السكان الجزائريين كالإقصاء المُمنهج لهم في تقلد الوظائف العمومية المختلفة. ولقد استمرت سياسة المحتل هذه إلى غاية سنة1962 مع بعض المساعي الشكلية لتحسين وضعية الجزائريين التعليمية والإدارية خاصة بعد سنة1954 بغرض إخماد الثورة المسلحة التي كانت كذلك ثورة في التنظيم وحسن اختيار إطاراتها المدنية والعسكرية. ومن ثم فقد جاءت هذه الورقة بهدف كشف الغطاء عن هذا الجانب المظلم من السياسة الاستعمارية في الجزائر القائم على القوانين المكرسة للإقصاء مع إبراز الجهود التنظيمية الكبيرة التي بذلها زعماء الثورة والتي توجت بالاستقلال الوطني عام1962.

كلمات مفتاحية: السياسة الفرنسية. الاستعمار الفرنسي. تولي الوظائف العمومية. السياسة التعليمية. الجزائر

Abstract:

This study tends to analyze the basic principles of appointing public servants at French public administration during Algerian colonization from 1830 to 1962.

The occupational policy included different fields especially the discriminatory education policy towards Algerian people that generated catastrophic results among Algerian populations such as the automatic exclusion on occupying public positions.

The colonizer policy extended to 1962 regardless the misleading willing of improving educational and administrative situation of Algerians after 1954 in order to put out military revolution which was attentive on the choice of military or civilian leaders.

This paper aims to unveil the dark face of the French colonization policy and enlightening the notable organization of revolution by its leaders, whom organization led to the independence of 1962.

Keywords: French policy. French colonization. occupying public positions. educational policy. Algeria.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يتفق الكثير من الدارسين في مجال الإدارة العامة والتنظيم السياسي والإداري خصوصا على أن المميزات العامة التي عرفتها الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال من حيث تركيبتها القانونية و حتى السلوكية، هي في الكثير من جوانبها تعتبر انعكاسا لتراكمات تاريخية طبعت فترة الاحتلال الفرنسي في بلادنا طيلة 132 سنة، حيث تركت هذه الفترة المظلمة في تاريخ الجزائر آثارها الواضحة على المنظومة السياسية والإدارية بعد أن تم تهميش الجزائريين، وهم أصحاب الأرض الشرعيين، من تسيير شؤونهم الإدارية والسياسية والاستعانة بالمعمرين وقوات الجيش الفرنسي الذين سعوا من أجل تمكين المحتل من خيرات الشعب الجزائري. ونظرا لأهمية هذه المرحلة، سوف نحاول بحث الكيفية التي كان يتم من خلالها اختيار الموظفين العموميين وتعيينهم، وذلك بطرح الإشكالية التالية: ما هي الأسس التي حكمت عملية اختيار الموظفين العموميين وتعيينهم في الإدارة العمومية خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؟

وبغرض الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

. السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.

. كيفية اختيار وتعيين الموظفين العموميين في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

. سياسة الثورة الجزائرية في اختيار وتعيين إطاراتها المدنية والعسكرية.

حيث سيتم الاعتماد على المنهج الاسترادادي الذي يتم الاعتماد عليه في بعض الظواهر السياسية والاجتماعية والنفسية والإعلامية.... ومهمته تقتصر على الوصف العلمي لما جرى عليه الزمن، ومحاولة فهم حقيقة الأحداث التاريخية كما هي في زمانها ومكانها...، مهمته استرجاع الأحداث التاريخية بطريقة علمية.

أولا. السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر:

أعتقد أنه قبل الحديث عن عملية مشاركة الجزائريين في العمل الإداري الفرنسي، من خلال بحث كيفية اختيار الإطارات العليا وتعيينها في الإدارة الفرنسية، من الضروري أولا التطرق إلى موضوع نظام وظروف تكوين هذه الإطارات، وهذا من خلال تناول السياسة الفرنسية المتبعة آنذاك في الميدان التعليمي، وخاصة منه العالي، وهذا بحكم أن ديمقراطية التعليم تؤدي حتما إلى ديمقراطية تولي الوظائف العامة، والعكس صحيح.

1. واقع النظام التعليمي الفرنسي النخبوي في الجزائر:

لقد نهجت الإدارة الفرنسية بالجزائر نهجا نخبويا وفئويا منذ بداية الاحتلال، حيث فرقت بين الجزائريين وهم السكان الأصليين والشرعيين من جهة، والفرنسيين المُتحالفين مع المعمرين من جهة أخرى، وهذا من خلال إصدار قانون الأهالي أو ما يعرف بقانون الأنديجيانا في 28 جوان 1881. كما قسمت الجزائريين إلى ثلاث فئات هي:

1) فئة الفقراء من أبناء الفلاحين الريفيين الذين يشكلون أغلبية السكان، بما فيهم الأقلية الجزائرية بالمدن. ولقد تم حرمان هذه الفئة من حق التعليم والتكوين، مما أدى إلى زيادة الأمية والجهل في الأوساط الشعبية.

2) فئة الطبقة البورجوازية الصغيرة الريفية والحضرية، وقد أُستخدم جزء منها لخدمة الرأسمال المحلي في الجزائر وفرنسا.

3) فئة البورجوازية المسيطرة، وهي التي مكّنها الاحتلال من أن تدخل وتترقى في التعليم إلى غاية المستوى الثانوي والجامعي.[1]

أما الأستاذ الدكتور رابح تركي، فيرى أن الإدارة الاستعمارية قد قسمت المجتمع الجزائري إلى فئتين رئيسيتين هما:

أ. **الطبقة العاملة**، التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين الفلاحين في الأرياف بنسبة 91 %، ثم العمال اليدويين والمهنيين في المدن.

ب. **الطبقة المتوسطة**، وهي قليلة العدد، وتتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن، وكذلك من القلة المثقفة من أصحاب المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال ومن ملاك الأراضي في الريف.

أما الطبقة الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة، فلا وجود لها في المجتمع الجزائري نتيجة للسياسة الفرنسية في مصادرة الأراضي والملكيات العقارية في المدن، واستحواذها على قطاعات التجارة والصناعة والمصارف المالية.[2]

وعلى كل، ومهما كان نوع وعدد هذا التقسيم الطبقي الاستعماري الممارس ضد المجتمع الجزائري، فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى تكريس الطبقية واستغلال الشعب الجزائري لخدمة المصالح الفرنسية عن طريق خدمة "جماعة النخبة" التي نادت صراحة بسياسة الاندماج والمسخ. وفي هذا الشأن يقول الأستاذ الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو:

«فعلى المستوى العقائدي السياسي هناك الممارسات القهرية المكشوفة باستبعاد الجزائريين عن كل حياة سياسية... أكثر من ذلك كان استبعادهم عن السلطة الإدارية... وبالرغم من الشهادات التي كانوا ينالونها اقتصادية، كانت أم سياسية، فإن مؤهلاتهم كقوة عمل لم تكن مقبولة».[3]

ونتيجة لهذه الظروف المزرية التي عرفتها الجزائر أثناء الحقبة الإحتلالية، أدت بالطلبة الجزائريين إلى التوجه نحو الدراسات المتعلقة بالمهن الحرة. أما أبناء الفلاحين المتوسطين والفقراء الذين يشكلون أغلبية السكان فقد تابعوا تكوينهم في التعليم العربي الإسلامي في المدارس الحرة التي أنشأتها الحركة الوطنية، وخاصة جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري، دون أن ننسى البعثات العربية في التعليم الثانوي أو الجامعي،

والتدريبات العسكرية. حيث أصبحوا بفضل ذلك إطارات – فيما بعد – للثورة الجزائرية المسلحة، وحتى بعد الاستقلال عام 1962 ضمن مؤسسات الدولة الجزائرية.

ولقد استمرت هذه السياسة النخبوية المنتهجة من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة المسلحة، حيث تغير أسلوبها نحو الجزائريين من أجل استقطابهم، واستغلالهم في مواجهة الثورة، إذ أنه من عام 1954 إلى غاية 1960، تم إنشاء 224100 منصب عمل نصفها كان في الإدارة. كما تم كذلك توسيع الجهاز الإداري الفرنسي في هذه الفترة من خلال مشروع قسنطينة المبرمج ما بين فترة (1959 –1963).[4]

وإلى جانب هذه السياسة النخبوية في التعليم، فقد رسمت سلطات الإحتلال سياسة قائمة على تجهيل الشعب الجزائري عامة، حيث أنه علاوة على تدميرها للمؤسسات التعليمية والدينية، لجأت إلى اعتقال العلماء والشيوخ والأئمة، وإقرار القوانين الجائرة بهدف فرض ثقافتها ولغتها الفرنسية من خلال غلق المدارس العربية الحرة. ولذا لا نبالغ إذا قلنا بأن أعنف وأشرس احتلال عرفته شعوب العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين هو الإحتلال الفرنسي الغاشم للجزائر. علما أنها كانت تتشدق بشعار الرسالة الحضارية للرجل الأبيض، التي جاءت كبديل لحضارة الرجل المريض المتمثل في الخلافة العثمانية!

فمن هنا، ونظرا لكون التعليم هو العمود الفقري في تكوين الموظفين بصفة عامة، والإطارات العليا بصفة خاصة، فقد عملت الإدارة الفرنسية على تدمير المؤسسات التعليمية، وخاصة الدينية الموروثة عن العهد العثماني بالجزائر، حيث كانت نتيجة ذلك تدهور نسبة المتعلمين الجزائريين، وانتشار الأمية بينهم. ولقد تجسد ذلك فيما يلي:

1- حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود.
2- التقليل من إقامة المدارس الخاصة بالجزائريين في مختلف مراحل التعليم.
3- تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في كل مراحل التعليم.
4- خفض ميزانية تعليم الجزائريين إلى أقل حد ممكن.
5- الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني والمهني.
6- فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأوروبيين وإضعافه.
7- تصعيب الإمتحانات أمام الجزائريين، ووضع شروط قاسية لها.
8- فرض مصاريف تعليمية باهضة خاصة بعد المرحلة الإبتدائية تفوق إمكانيات معظم الجزائريين المحدودة.[5]

وباعتبار أن التكوين العالي هو الذي يحدد سياسة توظيف غالبية الإطارات العليا في الإدارة العامة، فإننا سوف نركز على الظروف التي كان يتم فيها تكوين هذه الإطارات و ذلك كما يلي:

1.1. نظام التعليم العالي الفرنسي في الجزائر:

لقد كان عدد الطلبة الجزائريين في التعليم العالي أثناء الوجود العثماني[6] حوالي 2400 طالب، أي ما بين 600 و800 طالب في كل من العمالات الثلاثة؛ قسنطينة، ووهران، والجزائر. ففي عمالة وهران كان الجامع الكبير في مدينة تلمسان، وجامع سيدي العربي، والزاوية القادرية. أما في عمالة الجزائر فقد كانت زاوية إبن المبارك بالقليعة، وزاوية مليانة، وزاوية بني سليمان، وزاوية إبن محي الدين. أما عمالة قسنطينة فقد كانت تحتوي على الجامع الأخضر، وجامع سيدي عقبة، وزاوية ابن علي الشريف في جرجرة.

ولقد كان يتكفل بنظام التعليم العالي أساتذة يدعي الواحد منهم بـ "العالم"، وتضمن أجورهم من الأوقاف، وكانوا يشرفون على تدريس عدة مواد في النحو، والفقه الذي يشمل العبادات، والحساب، والفلك. هذا علاوة على الطب، والتاريخ.[7]

إلا أنه بعد الإحتلال، وبشهادة أحد الفرنسيين أمام مجلس الشيوخ في 2 فيفري 1894 يقول ما يلي: «كان التعليم العالي يشمل في أرض الجزائر، جمعا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة، يجلسون حول شيوخ علماء محترمين لا يتلقون عنهم علوم الشريعة وقوانينها فحسب، بل يتلقون أيضا علوم الرياضيات والأدب. فكانت نتيجة إنتصار أسلحتنا، أن تفرق الشيوخ والطلبة، واضمحل التعليم العالي».[8] وهذا ما أكده كذلك حمدان خوجة بقوله: «... أما من حيث الطاقات الفكرية، فإن خيال الجزائريين خصب، وأفكارهم منظمة. إنهم يدركون الأمور بكيفية عجيبة، ولا يصعب عليهم أي عمل يدوي كان أم إلى، أو له علاقة بالعبقرية... إن الجزائريين يعتنون كذلك بالعلوم والآداب، ففيهم الشعراء، الأدباء، وأساتذة التاريخ، والمشرعون». [9]

إلا أنه وكنتيجة للسياسة الإستدمارية المفروضة على الجزائريين، ضعف التحاقهم بالمدارس، كما منع الحاملين منهم للشهادات من العمل في الإدارة الفرنسية، مما أدى إلى تناقص عدد الجزائريين الموظفين في الإدارة العمومية، وخاصة قبل اندلاع الثورة المسلحة حيث كان عددهم إلى غاية عام 1954 محدودا جدا. ففي الصنف أ(A) كانوا يمثلون نسبة 2،8 %، وفي الصنف ب (B) 14.4 %، أما في الصنفين ج– د (C.D) فقد كانت نسبتهم 25.2%.[10]

ثانيا. كيفية اختيار وتعيين الموظفين العموميين في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية:

لقد مرت سياسة الوظيفة العامة الفرنسية بالجزائر بمرحلتين أساسيتين تختلف من حيث الشكل، وتتفق من حيث الجوهر. فالمرحلة الأولى عرفت بمرحلة ما قبل الثورة المسلحة حيث نادرا ما كان يسمح للجزائريين بالتوظيف في الإدارة العمومية الفرنسية. أما المرحلة الثانية فتعرف بمرحلة ما بعد إندلاع الثورة عام 1954 حيث لجأت الإدارة الفرنسية إلى نوع من المرونة في مجال التوظيف قصد احتواء واستغلال الجزائريين، ومن ثم ضرب الثورة الجزائرية في عمقها.

1. مرحلة ما قبل الثورة التحريرية:

إن أول خطوة قامت بها فرنسا لتكريس سياستها الإحتلالية، هي إقصاء أبناء الشعب الجزائري وتهميشهم في تسيير الإدارة، وذلك بالرغم من صدور قوانين تدعو إلى المشاركة الجزائرية في تسيير شؤون الإدارة العمومية. إلا أنها لم تكن تتعدى الجانب النظري والدعائي الفرنسي الرافع لشعار ثورتهم "الحرية، الأخوة والمساواة". كما كان الحال عند صدور قانون سيناتوسكونسولت في 14 جويلية 1865م، حيث لم يعرف طريقه نحو التطبيق، إذ كان يدعو إلى مشاركة الجزائريين في الإدارة الفرنسية كما جاء في الفصل الأول منه:<< الأهلي المسلم الجزائري، هو فرنسي، لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، ويمكنه – إذا طلب ذلك – أن يتمتع بحقوق الوطني الفرنسي. وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية >>.[11]

إلا أن هذه المشاركة النظرية لم تكن سوى شكلية، حيث شاركت فئة من الجزائريين في بعض المؤسسات الإدارية الفرنسية ولم يكن بإمكانهم المساهمة في اتخاذ قراراتها الحاسمة سوى المصادقة على مشاريعها التي تخدم فرنسا الأم. ففي الجمهورية الثالثة، وانطلاقا من المرسوم الصادر عام 1898م، تم إنشاء جمعية استشارية تحمل إسم "المندوبية التنفيذية"(Délégation Exécutive)، وتتمثل مهامها في مناقشة قانون الميزانية، والمصادقة عليه لا غير، وتتكون هذه المندوبية من:

1- المعمرين.
2- غير المعمرين وهم منتخبين.
3- الجزائريين الذين تم تعيينهم.[12]

وما يؤكد السياسة الإقصائية المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية تجاه الجزائريين، هو صدور قرارين مجحفين، الأول؛ بتاريخ 26 مارس 1919م، والثاني بتاريخ 14 ديسمبر 1922م. وقد خصص هذين القرارين عدة وظائف سميت بـ "وظائف السلطة" وهي محرمة كلية على الجزائريين. وهذه الوظائف النخبوية هي كما يلي:

> << الكاتب العام بالولاية العامة، ومستشار الحكومة ونائبه، والمدير بالولاية العامة، والكاتب العام بإدارة العمالة، والعامل، ونائب العامل، والمستشار بالعمالة، والمراقب، والمدير أو المدير الثاني بالبلدية المختلطة، والرئيس الأول بدائرة الإستئناف، ورئيس الغرفة المالية، والمستشار بالدائرة العدلية، والمدعي العمومي، ووكيل الحق العام، ونائب المدعي أو نائب وكيل الحق العام، ورئيس المحكمة الإبتدائية، ونائبه، وقاضي البحث، والحاكم النائب، وقاضي الصلح، ونائب قاضي الصلح، ومدير الجامعة العلمية، والمراقب العلمي، والمحافظ، ومراقب المياه، ومراقب الغابات، والقابض العام أو الخاص بالخزينة الجزائرية، والمدير المراقب الديوان، والمدير أو مراقب التسجيل لأملاك الدولة والطابع، والمدير أو المراقب بإدارة

الضرائب، ومراقب إدارة الشغالين، والمدير المراقب بإدارة البريد، ومحافظ الشرطة، ومراقب الشرطة والسكك الحديدية والمراسي>>.[13]

وهناك صورا أخرى تم من خلالها المشاركة الشكلية لبعض الجزائريين خدمة للاحتلال الفرنسي، كما كان الحال في البلديات المختلطة، التي كانت تسير بالمرسوم الصادر في 8 فيفري 1919م والذي تم إلغاءه لاحقا في عام 1947م[14]، حيث اعتبر في مادته 53، أن التنظيم المحلي ينحصر في البلديات والمقاطعات فقط، وهو ما يعني إلغاء البلديات المختلطة. ويترأس هذه البلديات متصرف مدني "Administrateur Civil" يتم تعيينه من طرف السلطة المركزية، ويساعده في كل قرية أو دوار "قائد"، علما بأن القياد يعتبرون موالين لفرنسا. وفي سنة 1937م أصبحت هذه البلديات تحتوي على بعض المراكز الإدارية التي تخلصت بعد الحرب العالمية الثانية من حكم القياد، وأصبحت تدار بواسطة جماعة تنتخب رئيسا لها وهي ذات صلاحيات محدودة جدا. [15]

وفي إطار النضال السياسي المستمر والجهاد المستميت للشعب الجزائري خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945م، رأت السلطات الفرنسية أن أفضل وسيلة لامتصاص الغضب الشعبي العارم هو تلبية الحد الأدنى من مطالب الوطنيين الجزائريين، فلجأت إلى إصدار قانون 30 سبتمبر 1947م، والمتضمن دستور الجزائر،[16] وهو قانون يلوح بمشاركة الجزائريين في تسيير شؤونهم حسب ما جاء في المادة الثامنة منه التي تنص على:«إن الوظائف العامة، سواء المدنية منها أو العسكرية، تعتبر مفتوحة أمام سكان الجزائر على السواء». إلا أن هذا القانون جاء في حقيقة الأمر لإعادة التنظيم السياسي العقيم وطرح كيفية العمل قصد مشاركة الجزائريين في تحمل المسؤوليات الإدارية دون مشاركتهم في المسؤوليات السياسية! ومن بين ما تضمنه هذا القانون هو إنشاء منصب الحاكم العام في الجزائر، كما جاء في المادة الخامسة منه، ومحاولة إعادة التنظيم المحلي بالجزائر طبقا للمادة 53 السابقة الذكر، وكذلك تأسيس الجمعية الجزائرية.[17]

فماذا عن هذه الجمعية الجزائرية؟ وما هو دور الجزائريين فيها يا ترى؟

تتكون هذه الجمعية من 120 عضوا، يتقاسمها الجزائريون والأوروبيون بالتساوي عن طريق الإنتخاب. لكن وعوض أن تكون لهذه الجمعية صلاحيات تشريعية، فإنها في حقيقة الأمر لا تعتبر جمعية برلمانية، أو سياسية، وإنما فقط إدارية حيث أن قراراتها وصلاحياتها لا تعدو كونها إدارية تنظيمية قابلة للطعن ومحدودة، وذلك نتيجة للوصاية المفروضة عليها من طرف الحاكم العام في الجزائر والسلطات المركزية في باريس. فلكي تكون قراراتها نافذة يجب أن يصادق عليها عن طريق مرسوم حكومي فرنسي.[18]

لذلك نلاحظ بأن وجود الجزائريين في هذه الجمعية لم يكن إلا مجرد إجراء مؤسساتي الهدف منه ضرب الحركة الوطنية الجزائرية في العمق، بحيث لم تحقق هذه الجمعية أية فائدة أو نتائج إيجابية ملموسة للجزائريين، بل حتى عملية التمثيل فيها خضعت لعملية تزوير كبيرة عام 1948م بهدف اختيار عملاء الإستعمار وتعيينهم في هذه الجمعية. ونتيجة لاندلاع الثورة التحريرية في 5 ربيع الأول 1373 هـ، الموافق لـ 1 نوفمبر 1954 م

جاءت عدة تشريعات، وإجراءات قصد إخماد الثورة، وعلى رأسها حل الجمعية الجزائرية عام 1956م، وتحويل صلاحياتها إلى الحاكم العام بالجزائر.

أما على صعيد التشريع القانوني المتعلق بالوظيف العمومي الفرنسي في الجزائر، وطريقة قبول الجزائريين للعمل في الإدارة الفرنسية، فقد صدر قانون الوظيفة العامة في 19 أكتوبر 1946م[19]، وجاء بعدة إجراءات منها إنشاء مجالس يشترك في عضويتها ممثلين عن الموظفين أو النقابات التي تملك حق التدخل في عملية تعيين الموظفين، وترقيتهم أو تأديبهم، من خلال رأي استشاري تقدمه للوزير.[20]

إلا أنه وبالرغم من الإصلاحات الظاهرية التي جاء بها هذا القانون في مجال الإصلاح الإداري، فإنه لم يتطرق إلى جوهر المساواة والعدالة بين الجزائريين والفرنسيين، حيث استفادت الفئة الأخيرة من الترقيات، وإنشاء النقابات للدفاع عن امتيازاتها المتعددة على حساب أغلبية السكان الجزائريين المضطهدين.

2. مرحلة ما بعد الثورة التحريرية:

من الواضح أن هذه المرحلة قد عرفت بدورها مرحلتين هامتين تم فيهما تجسيد سياسة فرنسا الظاهرية في الإصلاح الإداري. فالمرحلة الأولى تبدأ من سنة 1954م في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة، وتستمر إلى غاية سنة 1958م. أما المرحلة الثانية فتبدأ بوصول الجنرال شارل ديغول ((Charles De Gaulle) 1970- 1890) إلى الحكم في ظل الجمهورية الخامسة في 1 جوان 1958، والتي استمرت إلى غاية الإستقلال سنة 1962 م.

ففي المرحلة الأولى تعاقبت ستة حكومات [21] متتالية في ظرف أربع سنوات حاولت كل منها ممارسة سياسة الترهيب والترغيب في آن واحد، من خلال القوة العسكرية من جهة، والإصلاحات الظاهرية من جهة ثانية. ومنها ما يلي:

قدم وزير الداخلية فرانسوا ميتران في 5 جانفي 1955م مشروع إصلاحي سياسي - إداري إلى مجلس الوزراء يتضمن إنشاء مدرسة وطنية للإدارة (E.N.A) في الجزائر لتكوين فئة من المسؤولين الجزائريين، وتعيينهم في الوظائف العليا داخل جهاز الوظيف العمومي. ولتطبيق هذه السياسة تم تغيير الحاكم العام بالجزائر، وتعيين جاك سوستال(Jaques Soustelle) في 1955/01/25 م.[22]

وعلاوة على السياسة العسكرية والإنتقام الهمجي من سكان الشمال القسنطيني بعد هجومات 20 أوت 1955م بقيادة البطل زيغود يوسف (1921 - 1956 م)، وضع جاك سوستال الحاكم العام للجزائر برنامجا إصلاحيا معتمدا على مجموعة المعتدلين في الجمعية الجزائرية أمثال فرحات عباس (1899 - 1985م)، وأحمد فرنسيس (1912 - 1968م)، متضمنا عدة نقاط أهمها:

1- رفع عدد المسلمين في الوظائف العامة، في مدة أقصاها خمس سنوات إلى نسبة 50 %.

2- إصلاح الجهاز الإداري في الولاية العامة.

3- تعيين خمس نواب عمالة من الجزائريين في عمالة عنابة الجديدة.[23]

إلا أن اشتداد الثورة ولهيبها لم يكن له من مخرج لفرنسا سوى إسقاط الجمهورية الرابعة، ووصول شارل ديغول (Charles De Gaulle)، على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من المعمرين، وضباط الجيش الفرنسي بالجزائر، وعلى رأسهم الجنرال ماسو(Massu). حيث عرفت هذه المرحلة ولغاية الإستقلال مخططات عسكرية رهيبة حاولت فرنسا إخفائها ببعض البرامج الإصلاحية في المجال السياسي – الإداري. بحيث أنه طبقا للمادة الخامسة من الأمر رقم 58 –1016، وكذلك المادة الثانية من الأمر رقم 58 – 1017 الصادرين في 17 أكتوبر 1958م، أصبح يحق للجزائريين تقلد الوظائف السامية بمجرد حصولهم على إحدى الشهادات العليا، مع التخفيض في الشروط المطلوبة من المؤهلات العلمية.[24]

من هنا فإن معظم الإصلاحات الإدارية الفرنسية بالجزائر ترجع إلى ما طرأ على الإصلاحات السياسية والقانونية في ظل الجمهورية الخامسة، وعلى رأسها صدور القانون الجديد للوظيفة العامة في 4 فيفري 1959م.[25] والذي تم بموجبه إلغاء قانون الوظيفة العامة الصادر عام 1946م.

ولقد جاء هذا القانون كي يتلاءم مع الدستور الفرنسي الصادر في عام 1958، وحتى يكون ترجمة لهذا التصور الجديد لجأت الحكومة الفرنسية إلى وضع نظام جديد للتوظيف دون الرجوع إلى نقابات الموظفين وتنظيماتهم، التي كانت تشارك في عملية تعيين الموظفين برأيها الإستشاري، فكان بذلك قرارا من جانب واحد ولم يكن وليد الإتفاق بين الإدارة والعمال.[26] ولقد حدد هذا القانون في مادته السادسة عشرة، عدة شروط للتوظيف في الإدارة العمومية، كما يلي:

1- الجنسية الفرنسية.
2- الحقوق المدنية والسلوك الحسن.
3- تحديد الوضعية القانونية تجاه الخدمة الوطنية.
4- الصحة الجسمية اللازمة.[27]

ومن أبرز محاولات الإصلاح السياسي – الإداري الهادف إلى إخماد الثورة التحريرية هو مشروع مخطط قسنطينة الرهيب والمبرمج على مدى خمس سنوات (1959 – 1963 م)، ليكون ترجمة، وتطبيقا لقانون الإطار "Loi du Cadre" الصادر عام 1958م،[28] والذي وضعته حكومة بورجيس مونري"Bourges Maunoury" وطبقه روبير لاكوست "Robert Lacoste" الوزير المقيم في الجزائر.

ويجمع العديد من المؤرخين بما فيهم الأجانب أنفسهم، أن الهدف الأساسي لهذا القانون هو إيجاد تنظيم سياسي – إداري جديد يتضمن تبعية الجزائر، وولائها لفرنسا من خلال تعايش الطرفين، وخلق طبقة من النخبة في الجزائر تعطي الولاء لفرنسا،[29] من خلال منحهم الحق في المساواة دون تفرقة، والتمتع بنفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين، كما جاء في المادة الثانية منه.

ولقد تضمن مشروع مخطط قسنطينة كهدف أساسي إنشاء 400 ألف وظيفة جديدة، لتخفيض معدل البطالة، وإقامة ألفي قسم دراسي في كل سنة، مع توجيه التعليم الثانوي والعالي، من أجل خلق وتكوين نخبة

جزائرية تقف في وجه الثورة المسلحة وتطرح نفسها كبديل لجبهة التحرير الوطني، هذا مع حجز 10 % من الوظائف العليا في الجزائر لأبناء البلاد. كما تم أيضا وضع مشروع مكمل لمشروع قسنطينة يطبق في عشرة سنوات، ومن أهم أهدافه خلق مليون منصب عمل، وفتح أبواب التعليم لكل الجزائريين.[30]

وتذكر الأستاذة الدكتورة مغنية لزرق في رسالتها الجامعية " نشوء الطبقات في الجزائر"؛ أنه تم تكوين 23128 جزائري ضمن ما يسمى "بدفعة لاكوست"، وهي مجموعة من الإطارات الجزائرية تم تدريبها وتعليمها في إطار تطبيق مخطط قسنطينة.[31] ولقد بقيت هذه الإطارات تعمل في الإدارة حتى بعد الإستقلال السياسي وإلى يومنا هذا، مما أدى إلى تغريب الإدارة الجزائرية عن خدمة المواطن الجزائري.

إلا أنه وبالرغم من هذه السلسلة من الإصلاحات الشكلية – والتي تم رفضها من طرف الشعب الجزائري ممثلا في جبهة التحرير الوطني، كما تم رفضها كذلك من طرف المعمرين الذين رأوا فيها تهديدا لمصالحهم بإقرار مبدأ مساواتهم مع الجزائريين، فإن نتائجها كانت بالنسبة للجزائريين محدودة جدا. فمثلا في نهاية سنة 1959 كان مجموع الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية يتوزع كما يلي:

5.2 % في الصنف أ (A).

12.8 %في الصنف ب(B)

19.4 %في الصنف ج .(C).

59.7 % في الصنف د (D).[32]

إن أهم نتيجة نستخلصها من هذه الإصلاحات الإدارية والقانونية الفرنسية المطبقة في الجزائر أنها كانت دائما إصلاحات في خدمة الأقلية الفرنسية من جهة، وفي خدمة بعض الجزائريين النخبويين الذين عينتهم سلطات الإحتلال في الإدارة الفرنسية من جهة ثانية. وكل ذلك من أجل القضاء على الثورة وعلى حلم الإستقلال السياسي الذي طالبت به المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الجزائرية منذ أن وطأت أقدام المستدمر المحتل بلادنا.

ثالثا. سياسة الثورة الجزائرية في اختيار وتعيين إطاراتها المدنية والعسكرية:

أمام الممارسات الإستدمارية الفرنسية، والإصلاحات الظاهرية التي جاء بها بعد مجازر 8 ماي 1945م، كإنشاء الجمعية الجزائرية– بغض النظر عن عملية التزوير التي رافقت إنشاءها – قصد إسكات المحترفين السياسيين الذين ناضلوا في إطار الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها، جاءت ثورة أول نوفمبر 1954م لتؤكد القطيعة باتخاذ الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للاستقلال الوطني.

ولقد تجسد نجاح الكفاح المسلح من خلال حسن التنظيم، والتموين والإختيار الجيد للقيادة المؤمنة بالحل الثوري لنيل الإستقلال السياسي، وتكريس مبدأ الإنتخاب كطريقة ديمقراطية في تولي القيادة، والصرامة في انتقاء أحسن العناصر القيادية الثورية.

1. شروط اختيار إطارات الثورة التحريرية:

ما يلاحظ، أن الإختيار الجيد، والصارم لإطارات الثورة لم يبدأ من يوم اندلاعها، بل كان مجسدا حتى أيام الحركة الوطنية الجزائرية، بقيادة البطل المرحوم الحاج أحمد مصالى (1898 – 1974م)[33]. فقد كان معظم القادة الأوائل للثورة من مدرسة حزب الشعب الجزائري P.P.A (1937م)، ثم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D (1946م) التي تكونت في ظلها المنظمة الخاصة (O.S) بقيادة الشهيد محمد بلوزداد (1924 – 1952م) سنة 1947م، وهي النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني[34]، حيث جاء في نظامها الداخلي – المادة الثامنة منه – والمتضمن عملية تنظيم التجنيد ما يلي:

1. التجنيد محدود.
2. العضو المجند يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الإيمان، والكتمان، والشجاعة، والثبات، وسلامة الجسم.
3. مدة الخدمة غير محدودة.
4. العضو المجند لابد له أن ينجح في الإمتحان، وأن يؤدي اليمين، وألا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء، وإن فعل ذلك فإنه يعتبر هاربا.

أما المادة الرابعة منه فقد اشترطت في كل مناضل، أو قائد أن يتحلى بسلوك مثالي من جميع وجهات النظر.[35]

وتطبيقا لهذا النظام الخاص بالمنظمة العسكرية الخاصة، فقد تم اختيار أعضائها وفقا لمقاييس صارمة هي:

1- أن يكون العضو ذا أقدمية في الحزب ملتزم بمبادئه.
2- مؤمنا بضرورة الثورة المسلحة.
3- ذا سلوك حسن، وغير معروف لدى السلطات الإستعمارية.
4- أن يكون متمتعا بشجاعة كاملة، وغيرة وطنية، ووعي سياسي كبير، لأن الهدف هو الكفاح المسلح.[36]

ولقد كان اشتراط السلوك الحسن، والأخلاق الفاضلة من أهم وأبرز الشروط المطلوبة في المترشح أثناء الثورة المسلحة، حيث كان ذلك يجلب للثورة ورجالها الثقة، والتقدير لدى الجماهير من خلال ما يلي:

1- البطولة في المعارك والصبر على الشدائد.
2- الشهامة في حماية كرامة، وحرمة الجزائريين وأعراضهم.
3- العفة والتسامح، من خلال الترفع عن الدّنَايا وحسن معاملة الأسرى.[37]

وانطلاقا من هذه المقاييس الصارمة فقد تولى قيادة المنظمة الخاصة ما بين سنتي 1947 – 1950م (قبل اكتشافها في حادثة تبسة) كل من الشهيد محمد بلوزداد (1924 – 1952م)، والمجاهدين محند والحسين آيت أحمد (1926–2015)، وأحمد بن بلة (1916–2012).

أما القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني فقد برزت قبيل إندلاع الثورة التحريرية من خلال اجتماع ما سمي بـ "الإثنين والعشرين" في 21 جويلية 1954م بـ: المدنية (الجزائر العاصمة)، لما أنتخب الحاضرون السيد محمد بوضياف[38] منسقا وطنيا، مهمته تطبيق قرارات الاجتماع. حيث قام بعد ذلك باختيار وتعيين أربعة أعضاء آخرين يساعدونه في مهامه وهم: مصطفى بن بولعيد (1917 – 1956م)، والعربي بن مهيدي (1923 – 1957م)، وديدوش مراد (1922 – 1955م)، ورابح بطاط (1925–2000)، وفيما بعد كريم بلقاسم (1922 – 1970م)،حيث أصبحت تعرف بمجموعة الستة. أما في الخارج فقد عين كل من السادة: أحمد بن بلة، ومحمد خيضر (1912 – 1967م)، ومحند والحسين آيت أحمد، حيث أخذوا على عاتقهم مهمة التحضير، وإجراء الإتصالات لتفجير الثورة.[39]

ولقد تم اختيار الأعضاء الإثنين والعشرين، ومن بينهم الستة بعد ذلك، على أساس ما قدموه من مجهودات وتضحيات، وخاصة بإنشائهم للمنظمة الخاصة، ونشاطهم في إطارها، وهذا ما يؤكده الدكتور محمد العربي الزبيري بقوله:

<< إذا كان تعيين ديدوش مراد ناتجا عن كونه أحد القادة البارزين في المنظمة الخاصة بالنسبة لوسط الجزائر، وأحد المسؤولين الرئيسيين داخل مجموعة الإثنين والعشرين، فإن اختيار لخضر ابن طوبال (1925–2010)، ومصطفى(عمار)ابن عودة (1923–2018)، يرجع إلى كونهما عاشا في جبال جرجرة مدة طويلة مع المناضلين الذين كانوا يرابطون هناك، والذين كانت السلطات الإستعمارية تطلق عليهم إسم الخارجين عن القانون>>.[40]

من هنا فالقيادة في بداية الثورة كانت قيادة جماعية، وهو ما تقرر في اجتماع الستة في 23 أكتوبر 1954م بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقا)، وذلك تجنبا لما آلت إليه حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية من انقسام في صفوفها، وتنازع من أجل السلطة بين المركزيين والمصاليين. ولقد تكرس مبدأ القيادة أو الإدارة الجماعية من خلال عدم الفصل بين الصفة السياسية والعسكرية – الإدارية للقائد، والمشاركة في اتخاذ القرار، وديمقراطيته، خاصة وأن العمل السياسي كان ملازما للعمل العسكري، ولم يكن هناك فصل واضح، أو تمييز بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني[41]، وهذا ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م. حيث أن هذه التفرقة لم تظهر إلا بعد مؤتمر الصومام.

كما أن مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20 أوت 1956م يؤكد على مبدأ القيادة الجماعية، حيث جاء في محضر جلسات الإجتماع ما يلي: « لما كان مبدأنا هو الإدارة الجماعية، فيجب على جميع منظماتنا إتباعه بصفة مدققة، ومركز القيادة يتركب من القائد وله صفتان، عسكرية وسياسية، والقائد يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به نواب ومساعدون يعتبرون ضباطا، وعددهم ثلاثة...».[42]كما أكد مؤتمر الصومام من خلال المؤسسات السياسية و العسكرية التي أحدثها، على أن هناك طريقتين رئيسيتين لتولي القيادة هما: طريقة الإنتخاب، وطريقة التعيين المباشر، فكيف تم ذلك ؟.

1.1. كيفية اختيار إطارات المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية:

أ. المجلس الوطني للثورة التحريرية (C.N.R.A):

يتكون من 34 عضوا، وقد تم تعيينهم في مؤتمر الصومام. إلا أن عددهم قد ارتفع إلى 54 عضوا في المؤتمر الثاني للمجلس المنعقد بالقاهرة عام 1957م. ويعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية. كما يقوم أيضا بتعيين أعضاء الهيئة التنفيذية، أي لجنة التنسيق والتنفيذ من بين أعضائه.

ولقد أقرت الدورة الثالثة لهذا المجلس المنعقدة بطرابلس – ليبيا – عام 1959 أربعة مبادئ أساسية للتعيين هي:

– إن المؤسسات القائمة، ومنها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، هي مؤسسات مؤقتة، وكذلك طريقة التعيين والعضوية.

– إن التعيين يتم بالإنتخاب العام الذي يجب أن يُلجأ إليه بمجرد تحرر الجزائر.

– إن لجبهة التحرير الوطني الحق في ضم مختلف التشكيلات.

– إن المجلس الوطني للثورة يملك صلاحية تعيين أعضائه، فهو يملك حق تكملة نصابه وزيادة عدد أعضائه عن طريق الانتقاء بأكثرية الثلاثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين.[43]

ب. لجنة التنسيق والتنفيذ (C.E.E):

تعتبر هذه اللجنة بمثابة السلطة التنفيذية. وتتكون من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من طرف المجلس الوطني للثورة. ومن بين صلاحياتها تعيين أعضاء الحكومة المؤقتة، كما كان الحال عند تعيين أول حكومة جزائرية مؤقتة بتاريخ 19 ديسمبر 1958م، وكما تقوم هذه اللجنة بتعيين اللجان التي أوصى مؤتمر الصومام بإنشائها مثل لجنة الدعاية والأخبار، واللجنة الإقتصادية، واللجنة الثقافية، واللجنة السياسية. ولقد تشكلت لجنة التنسيق في مرحلتها الأولى خلال مؤتمر الصومام – من القادة البارزين داخل الجزائر.[44]

ج. وضع تقسيم إقليمي للبلاد:

ويضم ستة (06) ولايات، حيث كل ولاية مقسمة إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى أقسام، مع إحداث نظام المجالس الشعبية التي تتشكل بواسطة الإنتخاب من طرف السكان. ويتألف كل مجلس من خمسة أعضاء يسهرون على تسيير عدة مكاتب هي: مكتب شؤون الشعب، ومكتب الإصلاحات البلدية والحالة الصحية، والمكتب المالي، والمكتب التجاري، ومكتب الشرطة، وينتخبون من بينهم رئيسا لهم يدعى شيخ البلدة.[45]

ومن الشروط المطلوبة للترشح لانتخابات هذه المجالس هي أن يكون المترشح متخلق بالأخلاق الإسلامية، ومتشبع بالروح الوطنية، ومخلص، وينال ثقة الشعب. إلى جانب تمتعه بالكفاءة والمقدرة، بحيث يحاسب على قدر وحجم مسؤوليته.[46]

وباعتبار قيادة الولايات من بين الوظائف العليا في التنظيم العسكري – السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني فإن المؤرخ محمد حربي يذكر أن هناك 26 قائدا، قد تعاقبوا على قيادة هذه الولايات الستة منذ بداية الثورة حتى نهايتها (1954 – 1962م)، ويتميزون بالتنوع في انتمائهم السياسي وأصلهم الإجتماعي، مع سيطرة واضحة للأعضاء السابقين لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على قيادة هذه الولايات، بحيث نجد أنه من أصل 26 قائدا يوجد 19 قائدا منهم كانوا منتمين إلى هذه الحركة، كما وصل عددهم سنة 1959م إلى 5 قادة من أصل 6، وهو مجموع هذه الولايات.

أما بخصوص الأصل الإجتماعي لهؤلاء القادة فنجد أن هناك تنوعا واضحا في أصولهم، حيث نجد كل من: العمال، والطلبة، والتجار، والحرفيين، والمعلمين.[47]وتعتبر هذه الفئات في مجموعها من بين الفئات المتوسطة من المجتمع الجزائري، أو كما تسميها الأستاذة مغنية لزرق بالبورجوازية الصغيرة، أو الطبقة المهيمنة السياسية التي أخذت مقاليد السلطة بعد عام 1962م.[48]

د.الحكومة المؤقتة:

لقد فوض مجلس الثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية إنشاء هذه الحكومة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج،[49] ومن بين أهم مهام هذه الحكومة هو التعيين في المناصب الحربية العليا والوظائف المدنية العامة، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول، هذا علاوة على وظائفها العادية.[50]

وعندما تم الإعلان عن تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في 1958/09/19م (G.P.R.A.) ترأسها فرحات عباس، وذلك بالرغم من تأخره في الإلتحاق بركب الثورة إلى غاية عام 1956م، كنتيجة لأفكاره الإندماجية التي كان يطالب بها قبل الثورة، وعدم إيمانه بالكفاح المسلح لنيل الإستقلال. وفي هذا الشأن يقول الدكتور محمد العربي الزبيري:«إن عباس فرحات لا يؤمن بالعنف الثوري، ويرفض أن يجد المشكل الجزائري حله في الإنفصال عن الوطن الأم، لأجل ذلك كان تعليقه الأول على عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر بأنها اليأس، والفوضى، والمغامرة».[51]

وكنتيجة للموقف السلبي لفرحات عباس من الثورة عند بدايتها، فقد ظهرت معارضة شديدة لتعيينه على رأس الحكومة المؤقتة، في الداخل والخارج على حد سواء، وخاصة من القادة التاريخيين. إلا أن بعض الدارسين يرجعون تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة إلى عدة أسباب أهمها:

1– لقد أظهر فرحات عباس قناعة في التراجع عن أفكاره الإندماجية مع فرنسا بأن الجزائريين فرنسيين قانونا. ولقد تم تقدير هذا الموقف من طرف جبهة التحرير الوطني.

2– كانت ترى فرنسا في فرحات عباس أملا كبيرا في الوصول إلى حل وسط للقضية الجزائرية، فقد كان في نظرها يمثل مع رفقائه مثل أحمد فرنسيس، رجل أو دعامة الإعتدال.

3– إن إختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة يعود إلى أسباب إستراتيجية وسياسية تتمثل في اقتناع قادة جبهة التحرير الوطني بكفاءة الرجل وخبرته في الميدان السياسي وقدرته في السيطرة على العناصر المتباينة،

سواء المعتدلة منها أو المتطرفة داخل هذه التشكيلة، كما أن أغلب قادة الجبهة يعتبرونه سياسيا لبقا في ميدان المفاوضات ومحنكا.[52]

وفي نفس الإتجاه يذهب الدكتور يحي بوعزيز، حيث يرى أن مجيء شارل ديغول إلى الحكم سنة 1958م، وإدراك جبهة التحرير الوطني ببداية مرحلة المفاوضات اتخذت على إثر ذلك قرارا حاسما بأن:«قررت أن تسند رئاسة هذه الحكومة إلى الرجل الذي يعرفه كل الساسة الفرنسيين، وله علاقات وطيدة، وصداقات متينة معهم، منذ عقد الثلاثينات، وهو فرحات عباس، وذلك تسهيلا لمهمة المفاوضين الفرنسيين وعدم إحراجهم، على أن تضبط هي – أي الجبهة – سياسة هذه الحكومة وتوجهها حسب إختياراتها».[53]

وفي تقديرنا أن هذا الرأي أو التفسير هو الأقرب إلى الصواب في سبب اختيار فرحات عباس رئيسا لهذه الحكومة، خاصة إذا ما علمنا توجهات جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة إلى اختيار قيادة معروفة لدى السكان حتى يطمئنوا إليها. وفي هذا الشأن يقول محمد بوضياف عند بداية الثورة:«في اعتقادنا أن تفجير الثورة لا يمكن أن ينجح إلا باشتراك، أو مساهمة الجماهير، وهذا يحتاج إلى أسماء معروفة أو على الأقل لها عنوان».[54]

وفي الأخير يمكن القول، أن الثورة التحريرية، من خلال التنظيم السياسي – الإداري الذي أحدثه مؤتمر الصومام، بإيجاد سياسة موحدة في تعيين إطارات الثورة، تقوم على الإنتخاب، والتعيين المباشر المبني على الصرامة في الإنتقاء، قد مكن كل ذلك من ايجاد نظام بديل وفعال لإدارة الأفراد وهو ما دعم الكفاح التحرري الذي توج بالإستقلال عام 1962.

لكن بالرغم من المسائل التنظيمية الهامة في قرارات مؤتمر الصومام، إلا أنه ومن الناحية التاريخية النقدية وقعت اخطاء فادحة لا زالت تفعل فعلها إلى اليوم. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر هو غياب البعد الفكروي العربي الإسلامي كمرجع أساسي للدولة الجزائرية المستقلة، الذي أكد عليه بيان أول نوفمبر[55]، وكذلك عدم مشاركة بعض الولايات والقيادة التاريخية في الخارج، مما أدى إلى صراعات وتصفيات وانتقادات بين الأخوة الأعداء.والأخطر من ذلك، هو تسلل بعض الشخصيات التي كانت لا تؤمن بالثورة إلا أخيرا، مما أدى إلى صراعات كلفت الثورة الكثير حتى بعد الإستقلال. ولقد صدق العقيد لطفي بودغن بن علي (1934 – 1960م) حين قال:«.. ملزومين باجتهاد عظيم لاكتشاف إطارات يكونون في المستقبل أهل المسؤوليات الكبيرة وذلك لئلا يكون للجزائر "أبناك" (يقصد أسرّة خشب في عوض مسؤولين».[56]لكن يبقى السؤال بـ: هل تم ذلك أم لا؟ لعله سؤالا يبقى مطروحا لإجتهادات الباحثين حتى يتمكن التاريخ من توجيه الحاضر، وبناء المستقبل في ظل العدل والمساواة والحرية والعلم، و لعل هذا ما حاول مؤتمر طرابلس (25 ماي – 7 جوان 1962م) تفاديه من خلال برنامجه الذي اتفق عليه الجميع، بالرغم من الاختلاف حول الأشخاص، كما يذهب إليه العقيد علي كافي، (ولد سنة 1928بالحروش– سكيكدة و توفي سنة 2013).[57] ثم ظهرت اجتهادات مختلفة في جزائر الاستقلال التي لا زالت لم تفصل في مسألة استثمار الإنسان وتوظيفه في خدمة العباد والبلاد.

الخاتمة:

إن الأنظمة السياسية والإدارية في أي مجتمع، ليست سوى انعكاس للظروف العامة السائدة فيه بما فيها العلاقات التي تحكم أفراده. ولقد عرفت الجزائر أنظمة متعددة منذ أقدم العصور، حيث أن واقع الإدارة الجزائرية الحالي، يضرب بجذوره في عمق التاريخ منذ بداية الحضارة الإنسانية مرورا بالعهد النوميدي إلى الفتح الإسلامي، فالعصر الحديث المتمثل في الوجود التركي. وهذا قبل أن تحتل من طرف فرنسا لمدة قرن وربع قرن. وفي هذا الشأن يقول الدكتور سعيد بوشعير:

<< عرفت الجزائر... نماذج مختلفة من الحكم، بعضها كان من وضع أبناءها، كالمماليك البربرية، والدولة النوميدية والإمارات العربية، ودولة الأمير عبد القادر، والدولة الجزائرية الحديثة. والآخر فُرض من قبل قوى أجنبية استعمارية... من طرف الرومان... والوندال... إلى أن استرجعت بيزنطة حكمها للجزائر. ولم تُطرد إلا بمجيء الإسلام... حيث عرفت الجزائر نماذج متقاربة من الحكم أشهرها حكم الخوارج، والحماديين، والمرابطين. وأخيرا الموحدين... التي كانت بعد ضعفها محل اعتداءات متكررة من قبل الإسبان... فلجأت الجزائر إلى الأخوين عروج وخير الدين بربروس التابعين لسلطان الإمبراطورية العثمانية...>>.[58]

ولا شك أن تتابع هذه الحقب التاريخية المختلفة، خاصة خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، قد أثرت سلبا، على تطور الإدارة الجزائرية عموما في بحثها عن نظام أمثل ورائد في اختيار رجالاتها وقاداتها الأكفاء، حيث استغلت فرنسا بلادنا استغلالا بشعا على جميع المستويات، وعملت على تهميش الجزائريين من إدارة شؤونهم المختلفة من خلال عدة قوانين جائرة استغلالية والتي كان من أهمها النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بالاختيار والتعيين في الوظائف العمومية، مما أدى إلى اندلاع عدة ثورات بداية من ثورة الأمير عبد القادر الجزائري، والحاج أحمد باي، وصولا إلى ثورة أول نوفمبر المباركة وما أفرزه مؤتمر الصومام بعد ذلك من قرارات هامة، دون أن ننسى برنامج مؤتمر طرابلس والاجتهادات الأخرى التي لم تفصل بعد في مسألة الإنسان إلى يومنا هذا.

الهوامش:

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة بمراجعة عبد السلام شحاذة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص480.

[2] تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931–1956): دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 90 – 91.

[3] بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق الذكر، ص482.

[4] المرجع نفسه، ص 490.

[5] تركي رابح، المرجع السابق الذكر، ص141.

[6] تجدر الإشارة أن الجزائر في هذه الفترة لم تكن تملك جامعات عصرية بالمفهوم الحالي، ولا حتى جامعة إسلامية كالأزهر، والقرويين، والزيتونة، إلا أن دروس تلك الجوامع الكبيرة كانت تضاهي، بل تفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق،

والحرمين الشريفين، وذلك لتنوع الدراسات فيها، وتردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

سعدالله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري (16 –20 م)، الجزء الأول، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 273.

[7]سعدالله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، مصر: دار نافع للطباعة، 1976 ص 165.

[8] المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984، ص300.

[9] حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق الذكر، ص 104 – 105.

[10]Taouti, Seddik, La formation des cadres pour le développement, Alger: O.P.U., 1971, p. 91.

[11]المدني أحمد توفيق، المرجع السابق الذكر، ص350.

[12]Remili, Abd errahmane, Les institutions administratives Algérienne, 2ème édition, Alger: S.N.E.D, 1972, p.11.

[13]المدني أحمد توفيق، المرجع السابق الذكر، ص355.

[14]رغم ما تضمنه قانون 30/9/1947 م، فإن نظام البلديات المختلطة ظل ساري المفعول إلى غاية سنة 1956م، حيث صدر في 28 جوان 1956م المرسوم المتضمن قرار الإلغاء. كما نص على إنشاء البلديات ذات الصلاحيات التامة.

[15]Mahiou, Ahmed, Cours d'institutions administratives, 2ème édition, Alger O.P.U, 1979, p. 85.

[16] يؤكد بعض المؤرخين والثوريين الذين عايشوا الأحداث، أن مجازر 8 ماي 1945م والتي ذهب ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، قد كانت سببا رئيسيا في تغيير السياسة الفرنسية –وبكل تحفظ– تجاه الحركة الوطنية بصفة خاصة، والشعب الجزائري بصفة عامة.

[17]Ahmed Mahiou, Op.cit., p. 83.

[18]Ibid., p. 84

[19] تم تطبيق هذا القانون على الموظفين الجزائريين في الجزائر منذ عام 1949م، وذلك طبقا لقرار الجمعية الجزائرية رقم: 49–47، والمصادق عليه من طرف الحكومة الفرنسية في 10 جوان 1949م. ولمزيد من المعلومات راجع في هذاالشأن:

Article 1, de l'arrêté du 10 Juin 1949, rendant exécutoire la décision N° 49 - 047 de l'Assemblée Algérienne relative à l'application aux fonctionnaires de l'Algérie de la loi du 19 Octobre 1946, portant statut général des fonctionnaires, J.O.A, N 47 du 14 Juin 1949, p. 736.

[20]الجوهري، عبد العزيز السيد، الوظيفة العامة: دراسة مقارنة مع التركيز على التشريع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 53 – 54.

[21]وهي حكومات كل من منداس فرانس Mendes France من 1سبتمبر 1954 إلى 5–21955م، وحكومة أدغر فور Edgar Faur – من 23 فيفري 1955 إلى 24 جانفي1956م، وحكومة غي مولي Guy–Mollet من 31 جانفي 1956 إلى 21 ماي1957م، وحكومة بورجيس مونريBourges Maunoury من 12جوان1957 إلى 30 سبتمبر1957م، وحكومة فليكس قايارFelix Gaillard من 5 نوفمبر1957 إلى 15 أفريل1958م، وحكومة بيار فليملين Pierre Pflimlin من 12ماي1958 إلى28ماي1958م. ولمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

-Mohamed Harbi, Les archives de la révolution Algérienne, Paris: édition Jeune Afrique, 1981, p. 540

[22] عقيلة ضيف الله، "التنظيم السياسي – الإداري في الجزائر: 1954 – 1962»، رسالة دكتوراه دولة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996، ص160.

[23] المرجع نفسه، ص 192.

[24]Seddik Taouti:Op.cit., p. 92.

[25]تم تطبيق هذا القانون في الجزائر بموجب المرسوم الصادر في 12 أوت 1960م. لمزيد من المعلومات راجع:

Décret N^{O}: 60-868 du 12 Août 1960, portant application aux fonctionnaires de l'Algérie de l'ordonnance du 4

Février 1959 relative au statut général des fonctionnaires, J.O.R.F, N2 191, du 18 Aout 1960, p. 7704

[26]حشيش عبد الحميد كمال، دراسات في الوظيفة العامة: في النظام الفرنسي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1974، ص145.

[27]Ordonnance N^{O} 59-244, du 4 février 1959 relative au statut général des fonctionnaires. J.O.R.F., N2 33 du 8 Février 1959, p. 1747.

[28] Loi N: 58-95, du 5 février 1958 sur les institutions de l'Algérie, J.O.R.F., N du 6 février 1958, p. 1379.

[29] Yves Courrière, La guerre d'Algérie, l'heure des colonels, les feux du désespoir (1958-1962), Paris: Librairie Artheme Fayard, 1970, p. 74.

[30]لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

زغيدي لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية الكتاب، 1989، ص 174.

Georges Vaucher, le plan de Constantine et la république Algérienne de demain, Suisse: éd, la Baconniere Neuchatel, 1961, p. 27.

[31] لزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص 183.

[32]رخيلة عامر، "التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980"، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1983، ص 93.

[33] اعترفت السلطة الجزائرية سنة 1999 بدور هذا الرجل المجاهد فسمت إحدى المطارات بمطار زناتة – مصالي الحاج، وهو الكائن بتلمسان... إنها المصالحة مع التاريخ راجع:

الجريدة الرسمية، ج. ج.د.ش.، العدد 51، الصادرة في 20 ربيع الثاني عام 1420هـ، الموافق 2 غشت 1999م، ص 11 – 12.

[34] وهذا ما يذهب إليه العديد من الدكاترة والأساتذة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :سعد الله أبو القاسم، وجمال قنان، ومحفوظ قداش، ومحمد حربي إلخ...

[35]الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1984، ص 247 – 248.

[36]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص 47.

[37] لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

الصديق محمد الصالح، " من خصائص الجيش الوطني الشعبي: البطولة – العفة – الشهامة – التسامح"، مجلة الأصالة، الجزائر، مجلة ثقافية شهرية، العدد73/74 (عدد خاص)، سبتمبر أكتوبر 1979م، ص 48 – 65.

يعلاوي يوسف، "الجانب الثقافي والاجتماعي في ثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة الأصالة، الجزائر، مجلة ثقافية شهرية، العدد73/74(عدد خاص)، سبتمبر أكتوبر 1979م، ص 6-11.

[38] إن الرواية الشائعة في تعيين القيادة، أن المجتمعين في منزل إلياس دريش (1907-1995م) بالمدنية (الجزائر العاصمة). قد انتخب أغلبهم سرا مصطفى بن بولعيد (1917-1956م) كمنسق وطني على أن يتولى اختيار الأربعة الآخرين. لكن هذاالأخير إثر محمد بوضياف (19191992م) على نفسه تقديرا لجهوده في الدعوة للثورة والتحضير لها. لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع:

محمد عباس، ثوار... عظماء، الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص22.

[39]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص 57.

[40]الزبيري محمد العربي، المرجع السابق الذكر، ص 120.

[41] ضيف الله عقيلة، المرجع السابق الذكر، ص250.

[42]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص 264.

[43]وزارة الإعلام والثقافة، كيف تحررت الجزائر؟ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، عدد خاص بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر، 1979، ص 75 – 76.

[44]ضيف الله عقيلة، المرجع السابق الذكر، ص250.

[45]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص 275.

[46] المرجع نفسه، ص 277 – 278.

[47]HarbiMohammed i, le F.L.N., Mirage et Réalité, dès origines à la prise du pouvoir, 1945-1962, Alger: NAQD - ENAL, 1993, pp. 307 - 308

[48]لزرق مغنية، المرجع السابق الذكر، ص 201.

[49]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص125.

[50]وزارة الإعلام والثقافة، كيف تحررت الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 76.

[51]الزبيري محمد العربي، المرجع السابق الذكر، ص 151.

[52]ضيف الله ضيف الله، المرجع السابق الذكر، ص 367.

[53] جريدة الخبر، يومية تصدر بالجزائر العدد 2074، بتاريخ 22 ديسمبر 1997، ص 15.

[54]زغيدي لحسن، المرجع السابق الذكر، ص 59.

[55] راجع في هذا الشأن:

فتحي ديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984، ص673– 74.

على كافي، مذكرات الرئيس على كافي، من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999، ص102 – 106.

[56]كافي على، المرجع السابق الذكر، ص 315.

[57] المرجع نفسه، ص 285.

[58]بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط 01، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 5– 6.